أثر المقولات الصرفية في توجيه المقاصد الشرعية في الحديث النبوي الشريف

The impact of the morphological statements on directing the legal purposes al-Ḥadīth al-Nabawī al-Sharīf

د . مجدي حسين أحمد شحادات، أستاذ مشارك في اللغة و النحو ، قسم اللغة العربية، كلية اربد الجامعية ، جامعة البلقاء التطبيقية ، الأردن
Ma.fa@bau.edu.jo

د. رضوان محمد سعيد عجاج إيزولي ، أستاذ مشارك في اللغة العربية ، قسم العلوم الأساسية ، كلية الحصن الجامعية ، جامعة البلقاء التطبيقية ، الأردن
radwanm2000@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2024/3/25 - تاريخ القبول: 2024/4/24 - تاريخ النشر: 2024/06/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث أثر دلالة بعض المشتقات الصرفية في توجيه المقاصد الشرعية في الحديث النبوي الشريف؛ إذ إن المشتقات تُنْتِجُ صيغًا صرفية كثيرة تحمل دلالات مختلفة بما يقتضيه السياق أو النص الذي ترد خلاله، و تُوصل المعنى المراد بكل دقة و وضوح . سيما أن تلك الأحاديث تمثل نصا من نصوص التشريع و الأحكام الفقهية. وعليه جاءت هذه الدراسة لتوضيح اختيارات صرفية معينة في الأحاديث النبيوية الشريفة و أثرها في المقاصد الشرعية بما يدفع الشبهات أو الشكوك عند متلقيها .

كلمات مفتاحية: مشتقة / مقصد / دلالة / صرفية / النص

The impact of the morphological statements on directing the legal purposes al-Ḥadīth al-Nabawī al-Sharīf sunanu alnnasā'yis an example

المؤلف المرسل: مجدي حسين أحمد شحادات، الإيميل: Ma.fa@bau.edu.jo

Abstract

This study aims to discuss the impact of the significance of some of the morphological derivatives in directing the legal purposes in the alhadith alnabawii alsharifi, As the derivatives produce many exchange formulas that bear different indications, which require the context or text during which they are mentioned, and the meaning is intended with precision and clarity. Especially since these hadiths represent a text of legislation and jurisprudential rulings. Accordingly, this study came to clarify certain exchange choices in the noble and noble hadiths and its impact on the legal purposes in a way that pays suspicions or suspicions of its recipient.

Keywords: derivative / destination / sign / exchange / tex

مقدمة :

الحمد لله حمدا يليق بجلالة والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيّد الفصحاء وإمام البلغاء الذي أعجز بفصاحته العرب البلغاء الذي مازال الدارسون يحللون ويغوصون في بحر أقواله صلى الله عليه وسلم ويستخرجون درر ألفاظه ودلالاتها ومخبوءاتها كيف لا وقد أوتي جوامع الكلم فكلامه معجز ومنطوقه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفة لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ولما كانت اللغة العربية تحمل في طياتها المعاني الدلالية التي فاقت ما وضعت له من المعاني المعجمية كان لهذا البحث الاثر في تسليط الضوء على المعاني الدلالية الكامنة في المشتقات الصرفية في الحديث النبوي الشريف، وما يترتب على هذه الصيغ الصرفية من دلالات وإشارات تغذي المعاني الدلالية، إذ لا تقف دلالة الصيغة الصرفية عند حدود المعنى المعجمي، فكل زياة في المبنى تؤدي الى زيادة في المعنى ولذا لا يكتفى بالوقوف على ظاهر اللفظ بل يتضح المقصود من تلك الزوائد بما يقترن بها من السوابق واللواحق ليتبين من خلال هذا النظم النبوي المحكم ذلك المعنى الزائد على المعنى المعجمي فيكسبها معنى أوسع يساعد في إغناء الفهم لمنطوق الحديث النبوي الشريف الذي يمثل الأصل التشريعيّ الثاني بعد القرآن الكريم، ويبتعد عن جمود اللفظ الى جمال التعبير. وتقترن الصيغ الصرفية في عموم اللغة العربية بمعانٍ متعددة ناتجة عن هيئتها التي بُنيت عليها حروفها، ووظائفها الصرفية التي تمتاز بها، وما تؤديه هذه الوظائف من إيحاءات دلالية ناتجة عن مادتها وهيئتها، وعن استعمالاتها المختلفة والمتنوعة التي أكسبتها بتنويعها دلالات عديدة؛ إذ إنّ كلّ صيغة من الصيغ الصرفية في اللغة العربية تؤدي وظيفتها حسبما يقتضيه نظم الكلام من خلال السياق.

وتأتي قيمة هذه الدراسة من مقصدها الكاشف عن المشتقات الصرفية و أبعادها الدلالية في الحديث النبوي الشريف. متخذة من كتاب "**المجتبى**" المشهور بسنن النَّسائي أنموذجًا تطبيقيًّا

لها في مجموعة صيغ محددة لتكون عينة الدراسة التي نسعى من خلالها إلى أثبات الفكرة المنشودة في هذه الدراسة, فهذه الصيغ تبرز وجهًا من وجوه بلاغة المصطفى صلى الله عليه وسلم في أحاديثه النبوية، وتدل على ما وهبه الله عزّ وجلّ به من جوامع الكلم، فأحاديثه في غالبها موجزة في التعبير ومتسعة في المعنى، تحمل في داخلها معاني عظيمة تستوعب كل مجريات الحياة. و قد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يشكل أساسًا لأيّة دراسة لغويّة، مع مراعاة متطلباته المسارين : التحليلي، والاستنتاجي .

تمهيد :

الدِّلالة الصرفية

لصيغة الكلمة في اللغة العربية أهمية كبيرة في رسم حدود معناها، إذ إن اختلاف الصيغة والبنية يؤدي إلى بروز المعاني وبيان مقتضاها وكشف أطرها والوقوف على مؤدّاها، و اللغويون العرب لاحظوا بكل دقة تلك الفروق، فقرروا أن هناك دلالة معنوية يكتسبها اللفظ تبعًا للصيغة التي يكون على هيئتها، فالمعنى المستوحى من (عَمَّرَ) يختلف عن (عَمَرَ)، إذ إن التضعيف الحاصل جرّاء الزيادة الصرفية أضفى على الأولى زيادة معنوية تتمثل في المبالغة في الإعمار، بينما توحي الكلمة الثانية معنى حدث الإعمار على أي صورة كان. وفي ذلك يقول ابن جني: "ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلًا على تكرير الفعل، فقالوا: كسَّر وقطَّع وفتَّح وغلَّق. وذلك أنهم لمّا جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل بهِ قوّة الفعل"[1]. إن تلك الدلالة المكتسبة من الزيادة الحاصلة في بنية الكلمة تقودنا إلى ما يعرف بـ مصطلح (الدلالة الصرفية)؛ فما هي هذه الدلالة؟ إنها "الدلالة المستمدة من الصيغ وبنيتها. وما يطرأ عليها من تغيرات تنعكس على دلالتها"[2]. أو هي "دراسة التركيب الصرفي للكلمات وبيان المعنى الذي تؤديه صيغها"[3] . وعليه فالأساس الذي ترتكز عليه هذه الدلالة هو ما تؤديه الأوزان الصرفية وأبنيتها من معانٍ.

إن الأبنية الصرفية أبنية دلالية يتم بواسطتها (تصريف) الكلمات لضروب من المعاني المختلفة المتشعبة عن معنى واحد[4] . والدلالة الصرفية أو (الدلالة الصناعية) حسب ما يسمّيها ابن جنّي في أقسام الدلالة لديه[5] . تأتي في المرتبة الثانية بعد (الدلالة اللفظية) من حيث القوة، يقول ابن جنّي: "اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتدٌّ مراعًى مُؤثَّرٌ، إلا أنها في القوّة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهنّ الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية"[6] . وتنبع قيمتها وأهميتها من كونها تمثل دلالة زائدة على دلالة اللفظ الأولى على معنى من المعاني. "وإنما كانت الدلالة الصناعيّة أقوى من المعنويّة من قِبَل أنها وإن لم تكن لفظًا فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المعتزَم بها"[7] . فالدلالة الصرفية عند ابن جنّي؛ هي دلالة البناء أو الصيغة الصرفية، فدلالة (قَامَ) بلفظه (حروفه) دلالةُ وظيفةٍ

مطردةٍ على القيام والحدث. وإن هذه الدلالة تستمد قوتها من الدلالة اللفظية (المعجمية) من قِبَل أنها إطار اللفظ أو القالب الذي تصبُّ في الألفاظ وتبنى على منواله[8] .

ويرى تمام حسان أن تعليق المعنى بحروف الزيادة يجعلها لواصق لا زوائد، ويرى أن النهج السليم هو أن ننسب الدلالة المكتسبة إلى البناء، لأن استخلاص الحرف وعزله عن الكلمة، وإن كان مقبولًا في تاء الافتعال أو السّين، فلا يكون مقبولًا في التضعيف أو التكرار[9] . ولعل عزو الدلالة الصرفية المكتسبة من الزيادة للبناء نفسه أولى من عزوه إلى حروف الزيادة نفسها؛ لأن الحرف لا قيمة دلالية له خارج سياق الكلمة، فدلالة الحرف اعتباطية عند مشهور اللغويين[10] .

ويتضح مما تقدّم، أن الدلالة الصرفية تنهض ببعدها المعرفي الذي يمثل طائفة من المباني تُحَدد البُعْد الرَأْسي الدَّال على معاني التقسيم من أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، وأسماء الزمان والمكان، وأسماء الآلة، وغيرها من المشتقات، وكذلك المصادر بأنواعها. ومعاني هذه الأبنية ودلالتها إنما تتحدد من خلال التركيب الذي ترد فيه إذ لا يمكن الاقتصار على وزن الكلمة وبنائها في معرفة دلالتها[11] .

وصفوة القول حول الدلالة الصرفية يَكْمُن في أن القيمة الصرفية هي التي توجّه الجذر المعجمي وتمنحه مجالًا وظيفيًّا معيّنًا. وهذا أمر باستطاعتنا تقَصّيه وتَلَمُّسَه من خلال ما تورده المؤلفات الصرفية وكتب اللغة والمعاجم. وللمعاجم النصيب الأكبر في تلمس هذا الأثر المتمثل في توصيفها لاستخدامات تفريعات كل جذر يشكل بذاته مادة رئيسية داخل المعجم اللغوي، ويحتل مكانة أم الباب أو فاتحة المدخل. فأي زيادة تُدْخَل على مادة المفردة اللغوية أو بتعبير آخر: فإن أي زيادة تلحق النواة التي تنبثق منها المفردات تؤدي إلى إحداث تغيير في بنية الكلمة، وإضافة دلالة معنوية مزيدة إلى دلالة الجذر الأصلي. ووصفُنا لتلك الدلالة الإضافية المعنوية بأنها مزيدة غير زائدة؛ نظرًا لوجود فرق بين اللفظتين (زائد، ومزيد)، فالجزء الزائد في بنية الكلمة هو الجزء الذي لا فائدة منه، ويمكن التخلص منه وإسقاطه من غير أن يحدث تغيير في المعنى. غير أن استخدام لفظة (مزيد) أدق في نظر الباحث من لفظة (زائد)، فكل زيادة في المبنى يقابلها زيادة في المعنى. وفي هذا المقام يقول ابن جني: "فإذا كانت الألفاظ أدّلة المعاني ثمّ زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به"[12] .

وتاليًا، تورد الدراسة المفردات التي تمّ استقصاؤها في الأحاديث النبوية الشريفة، وذلك في مدونة الدراسة (سنن النَّسائي)، التي جاءت على إحدى معاني المشتقات. إذ سيتم الكشف عن دلالة هذه المفردات لتلك المشتقات بناء على السياق الذي وردت فيه. وستقتصر الدراسة أيضًا على إيراد شاهد أو شاهدين من مفردات عينة الدراسة؛ بما يتماشى وغرض الدراسة المتمثل في الوقوف على دلالة هذه المشتقات في سياق الحديث النبوي الشريف، والمعاني التي تضفيها عليه أثناء تضافرها مع باقي مفردات التركيب الذي ترد فيه. وهي على نحو من الآتي:

1- الدلالة الصرفية للمفردات ذات المشتقات الدالة على الحدث في ذاته.

- العينة أحاديث فيها صيغ للمصدر الميمي

2- الدلالة الصرفية للمفردات ذات المشتقات الدالة على "فاعل".
- العينة فيها صيغ للاسم الفاعل من أفعال مزيدة

3- الدلالة الصرفية للمفردات ذات المشتقات الدالة على "مفعول".
- العينة فيها صيغ للاسم المفعول من أفعال مزيدة

رابعًا. الدلالة الصرفية للمفردات ذات المشتقات الدالة على الزمان أو المكان.

ملاحظة : عينة الدراسة مقتصرة على أمثلة محددة من المشتقات بما يدلل على فكرة البحث وهدفه .

أولاً: الدلالة الصرفية للمفردات ذات المشتقات الدالة على الحدث في ذاته

- دلالة المصدر الميمي:

يؤدي المصدر الميمي الدلالة التي يؤديها المصدر الصريح في صرف اللغة العربية، لكنه أزيد في قوة الدلالة وآكدها على الحدث[13] . وجاءت المفردات التي تنضوي تحت هذا المعنى الصرفي حافلة بدفقات دلالية رائعة أسهمت وبشكل كبير في إبراز دلالة النص، وكشف المقاصد الشرعية من مراد الرسول .

1. صيغة **(مَفْعَل)**. كان من هدي النبي أنه كثير الاستعاذة من الأمور التي توقع المسلم في الحرج، وتفسد عليه تعبّده في حال انشغاله بها عن أمور دينه، يقول-صلى الله عليه وسلم- مؤكدًا هذا المعنى:**(اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ)** [14] . في النص كلمتان على زنة **(مَفْعَل)**، هما **(الْمَأْثَم وَالْمَغْرَم)**، وهما مشتقتان من الفعل الثلاثي (أثم، وغرم).

ونلاحظ على النص بداءة دقة النظم وكثافة الدلالة في ألفاظ مختزلة؛ إذ يُستفاد من قوله في هذا الدعاء الذي يحمل دلالة الاستعاذة؛ أنه ينبغي على المسلم أن يتجنب الوقوع في ما فيه إثم بالغ يميت القلب و يفسد العقل، وكذلك في المغرم وهو الدَّين الذي يعجز الإنسان عن أدائه فيفسد دينه و دنياه. فالحاصل أن **(الْمَأْثَم وَالْمَغْرَم)** يؤديان إلى خلل بالدِّين؛ لذلك جاءت العناية بالاستعاذة منهما. واختيار الرسول لصيغة(المصدر الميمي) تحديدا؛ لأن البيان يقتضيها , فالمقصود هو ليس مجرد الأثم أو الغرم, بل هما الحدثان اللذان يستغرق بهما الإنسان بمستوى يفوق دلالة المصدر الصريح ليكونا سببا في أن يفسدا عليه دينه و دنياه , و عليه جاء اختيار الرسول لهذه الصيغة (مفعل) ؛ لأن دلالة هذه الصيغة المستغرقة بكليتها تحديدا هي التي تحقق مقصده الذي استعاذ منه في غير مرة.

2. صيغة **(مَفْعَلَة)**. وقد استُعملت هذه الصيغة بكثرة في أحاديث المصطفى ، ومن ذلك:

أ. قوله: **(السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ)** [15]. ففي هذا النص كلمتان على زنة **(مَفْعَلة)**، هما **(مَطْهَرَةٌ وَ مَرْضَاةٌ)**، وهما مشتقتان من الفعل الثلاثي (طهر، ورضي). نلمس في النص دلالة الترغيب

على فعل إذا قام به المسلم حصل على فائدة تعود بالنفع على جسمه ويكسب بها رضا الله. ففعل السواك فيه مَجْلَبة للطهارة, والرضا هو المسبب في ذلك. وتكمن سببية القيام بهذا الفعل التي تقود إلى رضا الله من خلال الإتيان بالمندوب الموجب للثواب. ولا يخفى ما في الكلمتين **(مَطْهَرَةٌ وَ مَرْضَاةٌ)**، من دلالة على الحدث المتكرر اللازم من الطهارة والرضًا, فالمقصد المتحقق في الصيغتين على هذا الوزن بدل المصدر الصريح(طُهْرا و رِضا) هي طهارة دائمة ثابتة لأنه سنة لازمة للصلاة المتكررة في أوقاتها الخمس و التي يتخللها موجبات حتمية لطهُر الفم , و هذا هو المعنى المتحقق من صيغة المصدر الميمي في ذاتها.و كذلك الرضا فالإنسان يطلب رضاء الله–عزّ وجلّ– طوال حياته و يسعى دوما لتحقيقه.

ب. قوله: (الْحَلفُ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ) [16] . يتضمن النص كلمتين على زنة (مَفْعَلَة) هما (مَنْفَقَةٌ، ومَمْحَقَةٌ)، فالنبي–صلى الله عليه وسلم– يقصد واقعا سيئا غاية في السوء عند التجار ويُريد أن يُعرّض بذلك الأسلوب و يجرمه بعقوبة رادعة من جنس العمل الذي يقع فيه ليجتث الفعل من أصلها , فقد اختار الرسول صيغتي (مَنْفَقَةٌ، ومَمْحَقَةٌ) بهذا الاشتقاق لأن القصد المراد إيصاله هو الفعل و سببه المترتب عليه أي الفعل و غايته , و الرسول لا ينطق عن الهوى, فالحق تبارك وتعالى استخدم فعل المحق في غير موضع بدلالة إذهاب البركة فقال:**(يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا)**(البقرة , 276)، وبدلالة الإهلاك والاستئصال فقال **(وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ)**(آل عمران , 141). وعليه فالمعنى المتحقق من الصيغيتين كما وردتا في الحديث هو الذي يوصل المقصد الشرعي كما أراده الرسول υ بالغاية التامة و منتهاها من المنفقة و الممحقة في كل بيع يقوم على التهاون في الحلف و كثرة استعماله بغير حق لجلب الكسب و إنفاق السلعة .

3. صيغة **(مَفْعِلَة)**. ورد عن النبي وهو يناجي ربه ويدعوه قوله: **(فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ)** [17] . جاء في النص كلمة على زنة **(مَفْعِلَة)** وهي **(مَغْفِرَةً)**، وقد اشتقت من الفعل الثلاثي المجرد (غَفَرَ). والمتأمل في النص يجد أن كلمة **(مَغْفِرَةً)** جاءت نكرة، الأمر الذي أدّى إلى تكثيف دلالة المفردة داخل النص الذي وردت فيه. فدلالة (غفر) تحمل معنى التغطية، وجاءت الدلالة الصرفية للكلمة لتؤكّد هذا المعنى وتقوّيه، وإلى جانب ذلك أضفت دلالة التنكير للمفردة بعدًا أخر يشير إلى "أن المطلوب غفرانٌ عظيمٌ لا يدرك كنهه، ووصفه يكون من عنده سبحانه وتعالى مريدًا لذلك العِظَم؛ لأن الذي يكون من عند الله لا يحيط به وصف"[18] . و هذه المغفرة هي ذات المغفرة و ليس مجرد طلب الغفران عن ذنب أو خطيئة ؛ لذلك يقول بعض المتأخرين من علماء البلاغة أن صيغة المصدر الميم تحمل في دلالتها عنصر الذات فهي متلبست بذات المغفرة مقارنة بالمصدر الصريح[19] .

ثانيًا: الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على "فاعل".

دلالة اسم الفاعل:

اسم الفاعل، ويطلق عليه علماء الكوفة مصطلح (الفعل الدائم) [20] . يدلّ هذا المعنى الصرفي على الحدوث والتجدد[21] . فهو يحمل في بنيته وصف من قام بالفعل. ويصنّف علماء اللغة اسم الفاعل من حيث دلالته بأنه يقع وسطًا بين الفعل الذي يحمل دلالة التجدد، وبين الصفة المشبهة التي تحمل دلالة الثّبات. ومثال ذلك: كلمة (قائم)، فهي أدوم من كلمة (قام، أو يقوم)، لكنّ الاثنين لا يثبتان مثل دلالة كلمة (طويل) [22] . إذن، لاسم الفاعل دلالتان، الأولى: دلالته على الثبوت، والثانية: دلالته على الحدوث.

إن دلالة الثبوت في اسم الفاعل مستكنّة وقارّة فيه بإجماع العلماء. لكنّ الأمر بخصوص هذه الدلالة يكون نسبيًا؛ لأن الأصل فيه الحدوث[23] . وتتجلى هذه النسبية في موقعية هذه الدلالة من خلال: (الصفة المشبهة، واسم الفاعل، والفعل) . فالفعل يقع في المرتبة الأولى من حيث دلالته على التجدد والحدوث، فإن كان ماضيًا دلّ على أنّ حَدَثه تمَّ في الماضي، وإنْ كان حالًا أو استقبالًا دلّ على ذلك[24] .أمّا اسم الفاعل فهو يقع في المرتبة الثانية من بعد الفعل، لأنه أدوم وأثبت من الفعل وهو ما ميّزه عنه، ولكنه لا يصل في دلالة ثبوته إلى ثبوت الصفة المشبهة, التي تدل على مطلق الثبوت، الذي معناه الاستمرار واللزوم كما يصفها الرضي في (شرح الكافية) [25] . و هي ثابتة في صاحبها على وجه الدوام الذي لا يمكن الانفكاك منه، كأن تقول: جميل، وكريم، وأحمق، وأسمر إلى غير ذلك من الصفات[26] . فإذا أردت الصفة قلت: (حَسَن)، ولا تقول: (حاسِن)، وإن أردت حدوثه قلت: (حاسِن)، ولا تقول: (حَسَن) [27] .

وعليه، فإن إرادة المتكلم في التعبير عن وصف ما، ومبتغاه في إيصال المعنى الذي يقتضيه المقام هما اللذان يحددان دلالة اسم الفاعل بين الثبوت والحدوث بناء على اختيار إحدى الصيغ الصرفية السابقة الذكر لذلك الوصف. فاقتضاء دلالة الثبوت لوصف ما، ودوامها فيه يتطلب المجيء **بالصفة المشبهة**، واقتضاء دلالة الحدوث بشرط تقييدها بزمن محدد ومخصوص فإن ذلك يتطلب المجيء **باسم الفاعل**[28] .

وقد جاءت المفردات التي تنتمي للمشتقات المذكورة حافلة بإشارات دلالية أسهمت وبشكل كبير في توجيه دلالة النص، وكشف مراد الرسول الكريم. وهي على النحو الآتي:

1. صيغة **(مُفْعِل)**. استعملت هذه الصيغة بكثرة في أحاديث النبي ، فمن ذلك:

أ. قوله: **(لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي، وَهُوَ مُؤْمِنٌ)** [29] . يحوي النص كلمة على زنة **(مُفْعِل)** وهي **(مُؤْمِنٌ)**، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي المزيد (آمن). وتتجلى في النص حقيقة عَقَديّة تتمثل في انتفاء صفة الإيمان عن صاحبها حال وقوعه في مسلك من مسالك الغواية وهو (الزنى). وهذا الفعل اللأخلاقي يؤدي بمرتكبه إلى نيل سخط الله وغضبه عليه. فالحدث الذي في كلمة **(مُؤْمِنٌ)** هو حدث مبتغاه الثبوت، وهو ثبوت اقتضاه السياق. فثبوت صفة الإيمان تنفي معها فعل الزنى، والعكس صحيح؛ إذ بوقوع فعل الزنى ينتفي معه ثبوت صفة الإيمان. ويقول الإمام الولّوي: "النفي هنا بمعنى النهي: أي لا ينبغي للزاني

أن يزني، والحال أنه مؤمن، فإنّ مقتضى إيمانه أن لا يقع في مثل هذه الفاحشة"[30] . و عليه جاءاخيار النبي الكريم

ب. قوله: **(الْمُسِرُّ بِالْقُرْآنِ كَالْمُسِرِّ بِالصَّدَقَةِ)** [31]. يتضمن النص كلمة على زنة **(مُفْعِل)** وهي **(الْمُسِرّ)**، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي المزيد (أسرّ). يشير النص إلى تعادل موضوعي بين حدثين فاعلهما مأجور على فعلهما. لكن ورد في النص ما يرسّخ أفضلية كسب الأجر لمن يقوم بهذين الفعلين وهو قيد التستّر في كلمة **(الْمُسِرّ)**، التي تحمل دلالة الثبوت للحدث. فالإسرار وصف ثابت؛ لأن ستر قراءة القرآن الكريم وإخراج الصدقة مظنة عدم حدوث الرياء عند من يفعلهما. و عليه كان الثبات متحقق من استخدام صيغة اسم الفاعل .

2. صيغة **(مُفَاعِل)**. ورد على هذه الصيغة عدد قليل من المفردات كان منها قوله : **(مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا فِي غَيْرِ كُنْهِهِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ)** [32] . يشتمل النص كلمة على زنة **(مُفَاعِل)** وهي **(مُعَاهِدًا)**، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي المزيد (عاهد). وتحمل هذه المفردة دلالة التشارك بين اثنين فأكثر. يدل النص على بيان تعظيم قتل المعاهد، وبيان عظمة ديننا الحنيف، ورفعة مكانته، وعلو شأنه، حيث إنه يراعي حقوق كل الناس على اختلاف دياناتهم ما داموا مسالمين لأهل الإسلام. واعتبار من يعتدي عليهم جريمة كبرى لا تغتفر يستحق مرتكبها حرمان دخول الجنة التي ثبتت له بإسلامه. فالعهد هو وعد لا رجعة فيه لمن يحترمه ويلتزم مبادئه، وهو كذلك تعاقد وتحالف واتفاق.

3. صيغة **(مُفَعِّل)**. تدل هذه الصيغة على التكثير في الحدث. وقد تمثلت هذه الدلالة في قوله : **(اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ، وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ)** [33] . يتضمن النص كلمتين على زنة **(مُفَعِّل)** هما **(الْمُقَدِّمُ، والْمُؤَخِّرُ)**، وهما مشتقتان من الفعل الثلاثي المزيد (قدّم، وأخّر). النص في كلّيته يمثل جانبًا من وِرْدِه في ملازمته للدعاء وثنائه على ربه، والاعتراف له بحقوقه، والإقرار بصدق وعده ووعيده.

يتناول النص اسمين من أسماء الله الحسنى هما **(الْمُقَدِّمُ، والْمُؤَخِّرُ)**. و توارد هذان الاسمان مع بعضهما يولّدان دلالة الضّدّيّة. والثنائية الضّدّيّة هي مما خصّ الله –عزّ وجل– بها أوصافه إلى جانب غيرها من الضّدّيّات مثل: (المُعزُّ والمُذلُّ، والأَوّلُ والآخِرُ، والظَّاهِرُ والبَاطِنُ، القَابِضُ والبَاسِطُ). فالحق عزوجل هو وحده الذي يقدّم ويؤخّر الأشياء، فيضعها في مواضعها بترجيح إرادته. وقد ساهمت الدلالة الصرفية للمفردتين **(الْمُقَدِّمُ، والْمُؤَخِّرُ)** إلى جانب دلالتهما المعجمية في إبراز هذا المعنى وثبوته في ذات الله العليّة.

4. صيغة **(مُفْتَعِل)**. يصاغ هذا البناء للدلالة على معان عدة أشهرها الاتخاذ والمطاوعة والمناجزة والمشاركة ويكون التسبب في السعي إليه[34] . وقد ورد هذا البناء قليلًا في أحاديث النبي من ذلك قوله : **(غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ.)** [35] . ورد في النص كلمة على زنة **(مُفْتَعِل)**، هي **(مُحْتَلِمٍ)**، وهي مشتقة من الفعل المزيد (احتلم). و يتجلى في النص أدب تربوي يؤدي فعله إلى طهارة البدن وهو **(غُسْلُ يَوْمِ**

الْجُمُعَةِ)، فالنبي–صلى الله عليه وسلم– يدعو أمته ويأمرهم بهذا الغسل، وظاهر هذا الأمر فيه وجوب **(عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ)**، أي على البالغ. والمراد بالبالغ الشخص المدرك الذي بلغ مبلغ الرجال. والمراد من دلالة المفردة أن المعني بهذا الفعل الشخص الذكر، فالاحتلام أكثر ما يبلغ به الذكور دون الإناث، وفيهن الحيض أكثر[36] .

5. صيغة **(مُسْتَفْعِل)**. يحمل هذا البناء دلالة الطلب. وقد ورد في أحاديث النبي–صلى الله عليه وسلم– في مواضع قليلة، منها قوله: **(لَعَنَ الله الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ)** [37] . في النص كلمتان على زنة **(مُسْتَفْعِل)** هما **(الْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْمُسْتَوْشِمَةَ)**، وهما مشتقتان من الفعل الثلاثي المزيد (استوصل، واستوشم). و تدل الكلمتان المذكورتان آنفًا في النص على الشخص الذي يطلب فعلًا ما من غيره، يكون هو راغبًا به غيرَ مُكْرَهٍ عليه. فالمستوصلة هي التي تطلب وصل شعرها بشعر غيرها ليكثر. وكذلك المستوشمة فهي ترغب بوشم ذراعها أو أي جزء من جسدها. واللعن مخصص لهذين الصنفين من النساء، وفيه دلالة التحريم على وصل الشعر بالشعر وعلى الوشم، ومظنة التحريم تكمن في أن موضع الوشم من الجسد "يصير نجسًا لانحباس الدم فيه"[38] .

<u>ثالثًا: الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على "مفعول"</u>

– دلالة اسم المفعول:

يعرف علماء اللغة اسم المفعول بأنه: الاسم الذي يصاغ للدلالة على الحدث ومن وقع عليه على وجه التجدد والحدوث[39] . وربما لا يخلو اسم المفعول من دلالة على الثبوت، وعندها يكون السياق هو الموجه الرئيس في دلالة الصيغة[40] . فهو يدلّ على الثبوت إذا ما قيس بالفعل، وعلى الحدوث إذا ما قيس بالصفة المشبهة. ويدل كذلك على الزمن، إذ يقال فيه ما قيل في اسم الفاعل. فهو يدلّ على المضي، والحال، والاستقبال، والاستمرار، وكذلك يدل على الثبوت كالصفة المشبهة[41]. ولا يختلف اسم المفعول عن اسم الفاعل إلّا في الدّلالة على الموصوف ذاته. إذ إن اسم الفاعل يحمل دلالة من اتصف بالفعل على نحو: رجل قائم. وأما اسم المفعول فهو يدل على من وقع عليه الفعل على نحو: فارس مشهور. وقد جاءت المفردات التي تنضوي تحت هذا المعنى الصرفي حافلة بدفقات دلالية رائعة أسهمت وبشكل كبير في إبراز دلالة النص، وكشف مراد الرسول الكريم. وهي على النحو الآتي:

1. صيغة **(مَفْعُوْل)**.استعملت هذه الصيغة بكثرة في أحاديث النبي–صلى الله عليه وسلم–، فمن ذلك:

أ. قوله : **(فَإِنَّ الصَّلاَةَ مَحْضُورَةٌ مَشْهُودَةٌ)** [42] . ورد في النص كلمتان على زنة **(مَفْعُوْل)** هما **(مَحْضُورَةٌ، ومَشْهُودَةٌ)**، وهما مشتقتان من الفعل الثلاثي (حُضِرَ، وشُهِدَ). يؤكد النص أهمية الصلاة باعتبارها الركن الثاني من أركان الإسلام بعد الشهادتين، ومما يزيد هذا الركن أهمية حضور الملائكة حال قرب وقت الصلاة وشهودهم إيّاها، فالصلاة المشهودة هي التي تحضرها ملائكة الليل والنهار.

ب. قوله: **(الْحَجُّ الْمَبْرُورُ، لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلاَّ الْجَنَّةُ)** [43] . جاء في النص كلمة على زنة **(مَفْعُوْل)** هي **(الْمَبْرُورُ)**، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي (بُرَّ). و يشير النص إلى ركن مهم من أركان الإسلام ألا وهو (حج بيت الله الحرام)، وهذا الركن يلزم من مؤديه صفة قارّة فيه حال قيامه بأدائه وهي صفة البِر. فثبوت صفة البِرّ في أداء مناسك الحج أمر مقطوع بصحته، فإذا أراد الحاج أن يُتقبّل منه عمله فعليه أن يبتعد عن الرفَث والفسوق والعصيان؛ إذ بانتفاء هذه السلوكات المُشينة عن الحاج تثبت له صفة البِر، ويكتب له القبول إن شاء الله، وخير ما يجازى به الحاج مقابل صون نفسه عن تلك السلوكات الآنفة الذكر هو دخول الجنة برحمة من الله.

2. صيغة **(مُفْعَل).و** يصاغ هذا البناء من الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة (أفعل). ومن المفردات التي جاءت على هذا البناء قوله: **(شَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ، وَكُلُّ ضَلاَلَةٍ فِي النَّارِ)** [44] . و يتضمن النص كلمة على زنة **(مُفْعَل)** هي **(مُحْدَثَةٍ)**، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي المزيد (أُحْدِثَ). و يكشف النص عن حقيقة ذات أهمية بالغة تتعلق بما يبتدعه أهل الأهواء من الأشياء التي كان السلف –رضوان الله عليهم– على غيرها. فالمُحْدَث هو كل ما يبتدعه الإنسان ولم يكن من قبل. وليس له أصل في الشّرع ويطلق عليه في عرف الشّرع (بِدْعَة).

3. صيغة **(مُفَاعَل)**. و يصاغ هذا البناء من الفعل الثلاثي المزيد بالألف (فاعَل). وقد ورد هذا البناء في أحاديث المصطفى بقلة، ومن ذلك قوله: **(أَتَاكُمْ رَمَضَانُ شَهْرٌ مُبَارَكٌ)** [45] . يشتمل النص كلمة على زنة **(مُفَاعَل)** هي **(مُبَارَكٌ)**، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي المزيد (بارك). يشير النص إلى ركن تعبديّ يتعلق بالزمن وهو (صيام شهر رمضان)، هذا الشهر الموصوف بالطهارة والقدسية من خلال دلالة مفردة (مبارك). و(مبارك) لفظ يتصل برابط معنوي بِـ(البركة)، التي هي الزيادة والنماء. فشهر رمضان شهر ترتفع فيه الأجور وتضاعف فيه الحسنات، وذلك بمباركة رب السماء لعباده الصائمين المنقطعين عن ملذات الدنيا وشهواتها ولهوها من أجل كسب رضاه ونيل عطاياه.

رابعًا. الدلالة الصرفية للمفردات ذات الصيغ الميمية الدالة على الزمان أو المكان دلالة اسمي المكان والزمان:

تشير دلالة هذا الباب الصرفي إلى اقتران معنيين ببعضهما، وهما المكان والزمان. فالمكان "موضع للكينونة"[46] . والزمان "يقع على جميع الدهر وبعضه"[47] . واسما المكان والزمان هما اسمان مشتقان للدلالة على مكان وقوع الفعل أو زمانه دلالةً مطلقةً من غير تقييد. فإن قيل: **(مَخْرَج)** من غير تقييد فيكون معناه: مكان الخروج المطلق أو زمان الخروج المطلق، وهذا الأمر هو المقصود من هذين الاسمين[48] . ويؤتى بهذين الاسمين لغرض الإيجاز والاختصار[49] . وذلك بقصد الدلالة على أمرين معًا، هما: المعنى المجرد بكلمة واحدة مزيدًا عليه الدلالة على زمان وقوعه، أو مكان وقوعه. ومن الميسور الوصول إلى هذه الدلالة بتعبيرات أخرى خالية من الاسمين السالفين. ولكنها تعبيرات لن تبلغ في الإيجاز

مبلغ اسم الزمان واسم المكان، فمزية كل منهما أنه يؤدي بكلمة واحدة ما لا يؤديه غيره إلا بكلمات متعددة[50] .

وقد جاءت المفردات التي تنضوي تحت هذا المعنى الصرفي حافلة بدفقات دلالية رائعة أسهمت وبشكل كبير في إبراز دلالة النص، وكشف مراد الرسول الكريم. وهي على النحو الآتي:

1. صيغة **(مَفْعِل)**. استعمل هذا البناء بشكل قليل في أحاديث المصطفى، ومن ذلك قوله : **(اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ)** [51]. يحوي النص كلمتين على زنة **(مَفْعِل)** هما **(الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ)**، وهما مشتقتان من الفعل الثلاثي (شرق، وغرب).

يرشد النصُ العبدَ المسلم إلى ملازمة الدعاء، وعدم الغفلة عن الاستغفار. فالعبد المسلم غير معصوم، إذ إن التقصير في جنب الله حقيقة حتمية تثبت حال وقوع العبد المسلم في الذنوب والمعاصي والآثام. فالنص يحمل دلالة طلب المغفرة، وفيه يدعو المسلم ربه أن يخلصه من الذنوب والمعاصي. التي يقع فيها، وأن يباعد الله بينه و بين خطاياه مسافة ما بين المشرق، حيث تشرق الشمس وتبسط ضوءها على الأرض، إلى المغرب، حيث تغرب الشمس وتستتر وتتوارى عن الأنظار. وهذا الأمر ليس ببعيد عن رب العزة جلّ في علاه. والحاصل في الأمر أنه لما كان مستحيلًا التقاء المشرق بالمغرب، كان كذلك مستحيلًا اقتراب العذاب من العبد المذنب في حال توبته. فطلب العبد للتوبة وقبولها من الله يضمنان له عدم استحقاق العذاب.

2. صيغة **(مَفْعَل)**. هذا البناء قليل الورود في أحاديث النبي ، فمن مواطن مجيئه في مدونة الدراسة قوله أثناء أداء مناسك الحج مخاطبًا أصحابه: **(كُونُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ، فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ)** [52] . يشتمل النص كلمة على زنة **(مَفْعَل)** هي **(مَشَاعِرِكُمْ)**، وهي على صيغة الجمع ومفردها **(مَشْعَر)**، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي (شعر). يشير النص إلى أهمية التزام حجاج بيت الله الحرام أداء مناسكهم، فالنبي يؤكد على هذا الأمر بقوله: **(كُونُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ)**، إذ إن الأمر يفيد الوجوب. فالمشعر في الحديث موضع النسك، أي كونوا على نسككم ومواقفكم القديمة التي عهدتم الوقوف فيها بعرفة. فالنبي– عليه السلام– يخاطب أصحابه بأن يلتزموا مواضع نسكهم، التي إن التزموا بها فإنهم يوافقون ما كان يفعله نبي الله إبراهيم–عليه السلام–. فالاستقرار والثبات على هذا النسك تقليد لسيدنا إبراهيم، وموقفٍ وقفه هو، وإرثٍ ورثناه عنه.

3. صيغة **(مُفْتَعَل)**. جاء هذا البناء في أحاديث المصطفى بقلة، ومن ذلك قوله : **(فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِي، فَلْيَثْبُتْ فِي مُعْتَكَفِهِ)** [53] . يتضمن النص كلمة على زنة **(مُفْتَعَل)** هي **(مُعْتَكَف)**، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي المزيد (اعتكف). يتجلّى في النص أمر يفيد الوجوب دلّ عليه أسلوب الشرط المكون من فعل الشرط وجوابه الذي حوى اسم المكان **(مُعْتَكَف)**، إذ يفيد بأنه على المسلم ملازمة المسجد وحبس نفسه فيه، بحيث

لا يخرج منه إلا لحاجة الإنسان. فالإقبال على هذا الفعل وعدم الانصراف عنه فيه اتباع لأمر النبي من جهة، وفيه حصول الأجر والثواب من جهة أخرى، إذ إن الاعتكاف في شهر رمضان مستحَبّ لما فيه الأجر والثواب.

4. صيغة **(مُسْتَفْعَل)**. ورد هذا البناء في عدد مقتضب من أحاديث المصطفى، ومن ذلك قوله: **(لاَ يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحَمِّهِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ)** [54] . يحوي النص كلمة على زنة **(مُسْتَفْعَل)** هي **(مُسْتَحَمّ)**، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي المزيد (استحمّ).تدل كلمة (مُستحَم) في النص على الموضع الذي يُغتسل فيه. ويشير النص إلى أمر يفيد النهي، وهو نهي عن عدم التبوّل في مكان الاستحمام. وعلة النهي تكمن في أن الماء المختلط بالبول داخل المغتسل يؤدي إلى حدوث الوسواس لدى الشخص المُغتسِل. وهذا الأمر يولّد لديه تشكيكًا بعدم طهارة بدنه. مما يترتب عليه بطلان صحة أداء العبادات التي يشترط فيها طهارة البدن.

الخاتمة :

في النهاية ثبت لدينا بالتحليل والمناقشة العلمية أن الاختيارات اللغوية للمشتقات الصرفية في الحديث النبوي الشريف جاءت محددة هي عينها؛ لتخدم المقصد الشرعي المراد تبليغه لمتلقي الحديث مباشرة بما يدحض أي شك أو تردد ، وفي الوقت نفسه توصل الحكم الشرعي لكل مسلم يصله الحديث من بعدُ . فالرسول _ صلى الله عليه و سلم _ لا ينطق عن الهوى و كلامه إعجاز رباني يناسب تغير الزمان والمكان بدلالة ثابتة قاطعة لا يعتريها الباطل .

الهوامش

[1] - الخصائص، ابن جني، ج1/ص507.

[2] - دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص47.

[3] - علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص13.

[4] - ينظر في: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، 2007م. ص 76.

[5] - الخصائص، ج 2/ ص 328.

[6] - المرجع السابق

[7] - المرجع السابق

[8] - ينظر: الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، ص80.

[9] - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 161.

[10] - كتاب المورد دراسات في اللغة، طراد الكبيسي، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1986م. ص 63.

[11] - ينظر في: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص 76.

[12] - الخصائص، ابن جني، ج2/ص468.

[13] - ينظر في: النحو الوافي، ج3/ ص331 – 332.

[14] - سنن النسائي، حديث رقم 1309.

[15] - سنن النسائي، حديث رقم 5.

[16] - سنن النسائي، حديث رقم 4461.

[17] - سنن النسائي، حديث رقم 1302.

[18] - شرح سنن النَّسائي، محمد الولّوي، مكتبة دار آل بروم، مكة المكرمة، ط1، 2003م. ج15/ص228.

[19] - ينظر : السامرائي , معاني الأبنية في العربية ,ص34-35 .

[20] - ينظر في: معاني القرآن الكريم، الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر. ج2/ص43، وص222.

[21] - ينظر في: الخصائص، ج3/ص103، وشرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م. ج2/ص65.

[22] - ينظر في: معاني الأبنية الصرفية، ص41-42.

[23] - ينظر في: شرح الكافية، الرضي الاستراباذي، تحقيق: حسن عمر، جامعة قار يونس، 1978م. ج2/ص205، وص198، وشرح التصريح على التوضيح، ج2/ص78, وشرح الأشموني، ج2/ص48.

[24] - ينظر في: الكليات، للكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م. ص108، ومعاني الأبنية الصرفية، ص41.

[25] - ينظر في: شرح الرضي على الكافية، ج2/ص227.

[26] - ينظر في: معاني الأبنية الصرفية، ص65.

[27] - ينظر في: شرح التصريح على التوضيح، ج2/ص48.

[28] - ينظر في: النحو الوافي، ج3/ص307.

[29] - سنن النسائي، حديث رقم 4871.

[30] - شرح سنن النسائي، ج36/ص334.

[31] - سنن النسائي، حديث رقم 2561.

[32] - سنن النسائي، حديث رقم 4747. والكنه: كنه كل شيء: قدره ونهايته، وغايته. ينظر في لسان العرب باب (كنه).

[33] - سنن النسائي، حديث رقم 1619.

[34] - شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، اعتنى به: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط3، 2005م. ص51.

[35] - سنن النسائي، حديث رقم 1375.

[36] - شرح سنن النسائي، ج16/ص102.

[37] - سنن النسائي، حديث رقم 5096.

[38] - شرح سنن النسائي، ج38/ص121.

[39] - ينظر في: الكتاب، ج4/ص348. وأوضح المسالك، ج3/ص232. والمفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1987م. ص59.

[40] - علمًا أن ابن الحاجب أشار إلى أن دلالة الثبوت لاسم المفعول غير معمول بها. ينظر في: الكافية في النحو ج2/ص203. وتصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة، ص156.

[41] - ينظر في: الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة ، ط1، 1995م. ص15. ومعاني الأبنية الصرفية، ص51-52.

[42] - سنن النسائي، حديث رقم 572 .

[43] - سنن النسائي، حديث رقم 2629

[44] - سنن النسائي، حديث رقم 1578 .

[45] - سنن النسائي، حديث رقم 2106 .

[46] - كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة هلال. باب الكاف والنون والميم.

[47] - تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية. باب (ز م ن) ج35/ص153.

[48] - ينظر في: مجموعة الشافية في الصرف والخط (شرح متن الشافية للجابردي، وحاشية الجابردي لابن جماعة)، العلامة الجابردي، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط3، 1984م. ج1/ص70.

[49] - ينظر في: شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت-لبنان. ج6/ص170.

[50] - ينظر في: النحو الوافي، ج3/ص318.

[51] - سنن النسائي، حديث رقم 60 .

[52] - سنن النسائي، حديث رقم 3014 .

[53] - سنن النسائي، حديث رقم 1365 .

[54] - سنن النسائي، حديث رقم 36 .

المصادر والمراجع:

1. **ابن الحاجب، ج .(2010). الكافية في النحو. تحقيق: صالح الشاعر.القاهرة: مكتبة الآداب .**
   - **ابن الحاجب،ج .(1995). الشافية في علم التصريف. تحقيق: حسن أحمد العثمان. مكة : المكتبة المكية.**
2. **ابن جني، ع . (1952). الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة : دار الكتب المصرية .**
3. **ابن هشام ، ع .(د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين . بيروت : المكتبة العصرية .**
4. **ابن يعيش، ي . (2001). شرح المفصل. تحقيق: إيميل بديع يعقوب. بيروت: الكتب العلمية .**
5. **الأزهري، خ . (2000). شرح التصريح على التوضيح. تحقيق: محمد عيون السود. بيروت: دار الكتب العلمية.**

6. الأستر اباذي. م. (1978). شرح الرضي على الكافية. تصحيح : يوسف حسن عمر. بنغازي: جامعة قاريونس.

7. الأشموني، ن. (1955). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. تحقيق : محمد محي الدين. بيروت : الكتاب العربي .

8. أنيس، أ . (1976). دلالة الألفاظ.(ط3). مكتبة الأنجلو المصرية .

9. الجابردي, ف .(1984). شرح متن الشافية للجابردي، تحقيق: جميل عويضة. بيروت: عالم الكتب .

10. الجرجاني، ع . (1978). المفتاح في الصرف. تحقيق: علي توفيق الحَمَد. بيروت : مؤسسة الرسالة .

11. حسان، ت .(2006).اللغة العربية معناها ومبناها.(ط5). عالم الكتب .

12. حسن، ع .(د.ت). النحو الوافي.(ط3). مصر: دار المعارف .

13. الحملاوي، أ . (2005). شذا العرف في فن الصرف. اعتنى به : عبد الحميد الهنداوي. بيروت : دار الكتب العلمية.

14. الزبيدي، م . (1993). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: محمود الطحاني. الكويت: وزارة الإعلام .

15. السامر ائي، إ .(2007). معاني الأبنية في العربية.(ط2). عمان : دار عمار.

16. سيبويه، ع .(1988). الكتاب. (ط3). تحقيق: عبدالسلام هارون. القاهرة : الخانجي .

17. عمر, أ .(1998). علم الدلالة.(ط5). القاهرة :عالم الكتب .

18. الفراء، ي .(د.ت). معاني القرآن الكريم.تحقيق: محمد علي النجار. مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

19. الفراهيدي، خ .(د.ت). كتاب العين. تحقيق: مهدي المخزومي، و إبراهيم السامر ائي، دار ومكتبة هلال.

20. قباوة، ف .(1994). تصريف الأسماء والأفعال. بيروت : مكتبة المعرف.

21. الكبيسي، ط .(1986). كتاب المورد دراسات في اللغة. دار الشؤون الثقافية العامة.

22. الكفوي، أ .(1998). الكليات. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. بيروت : مؤسسة الرسالة.

23. النجار، أ . (2006). دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية. عمان : دار دجلة .

24. النسائي، أ .(2001). سنن النسائي الكبرى. تحقيق : حسن شلبي. بيروت : مؤسسة الرسالة .

25. نهر، هـ .(2007). علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي. اربد: دار الأمل للنشر والتوزيع.

26. الولّوي، م . (1996). شرح سنن النَّسائي . الرياض: دار المعراج الدولية .

أبحاث :

1- مجاهد ، ع .(1983) . الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني.مجلة الفكر العربي، ج(4). ع(26)، 70-87 .